

مقابلة أجراها الباحث الأول في المركز اللبناني للدراسات، فادي نيكولاس نصار، مع ليا بو خاطر وrania إغناطيوس، مسؤولتا وحدة الحماية الاجتماعية الفنية في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO). سلّطت المقابلة الضوء على الجوانب الاجتماعية للأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان في ظل احتمالية تلوح في الأفق برفع الدعم عن البلاد. واختتمت باقتراح تدابير سياسية حساسة للأزمات وإصلاحات للنموذج الحالي.

يواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة. فما هي آثار هذه الأزمة على المستوى الاجتماعي؟

أدت الأزمة الاقتصادية والمالية إلى ارتفاع معدّلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، والبطالة المقنّعة، والعمل غير الرسمي، والهجرة. ويظهر التحليل الذي سيصدر قريبًا عن منظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي، والذي أُجري باستخدام بيانات دخل الأسر المستخرجة من مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان للعام ٢٠١٨-٢٠١٩، وتوقّعات إدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالاقتصاد الكليّ، أنّ حوالي ثلاثة أرباع الشعب اللبناني (٧٤%) سيصبحون من الفئات الضعيفة (ويعيشون بأقلّ من ٧.٦٠٠ ليرة لبنانية في الشهر) في العام ٢٠٢٠. تبيّن النتائج أيضًا أنّ الأزمة طالت، بشكلٍ غير متناسب، أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة قبل اندلاع الأزمة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقات، والمسنّين، والذين كانوا عاطلين عن العمل.

يتمثّل أحد التحديات في غياب البيانات الإحصائية التمثيلية لمدى تأثير الأزمات على البطالة، والدخل، والصحة، والتعليم، على صعيد المجموعات السكانية المختلفة، وذلك على الرغم من وفرة الأدلة المتناقلة حول تدهور المؤشرات الاجتماعية. فقد غيرت الأزمة مشهد الفقر والضعف في لبنان بشكلٍ جذري - مثل قدرة الأسر على الوصول إلى مدّخراتها، فالدخل أو التحويلات المالية بالعملة الصعبة تصنع فرقًا كبيرًا في المعايير المعيشية في السياق الحالي - ولكننا لا نملك الأدوات الإحصائية اللازمة لفهم هذه المتغيرات ولا المعلومات الأساسية حول استراتيجيات التكيف التي اعتمدها الأسر للتخفيف من هذا الأثر. على أنه ثمة جهود جارية لسد هذه الفجوة في الأدلة؛ فمن جهة منظمة العمل الدولية، يتم التحضير لإجراء مسح إضافي "لمسح القوى العاملة والأحوال المعيشية"، إضافةً إلى مسح وطني عن العمالة الضعيفة وغير الرسمية.

في ظلّ هذا الواقع، كيف سيكون الأثر الاجتماعي لرفع الدعم؟

بالرغم من أنّ نظام الدعم الشامل القائم حاليًا باهظ الثمن ورجعي في بعض الحالات، فهو لا يزال أساس الإنفاق الاجتماعي في لبنان. وقد يؤدي إلغاء الدعم إلى تدهور ملحوظ في المعايير المعيشية للفقراء، والقربيين من الفقر والطبقة الوسطى، إلّا إذا وُضعت ضمانات شاملة وملائمة ودائمة للحماية الاجتماعية. كما ان رفع الدعم سيزيد من نسبة الفقر والضعف الاقتصادي على صعيد توزيع الدخل، علمًا بأنّ القدرة الشرائية لمعظم الأسر وصلت إلى أدناها بسبب التضخّم، وسيعرّض الأمن الغذائي للخطر بشكل كبير، نظرًا إلى أنّ أغلبية المواد الأولية الغذائية يتم استيرادها في غياب البديل المحليّ.

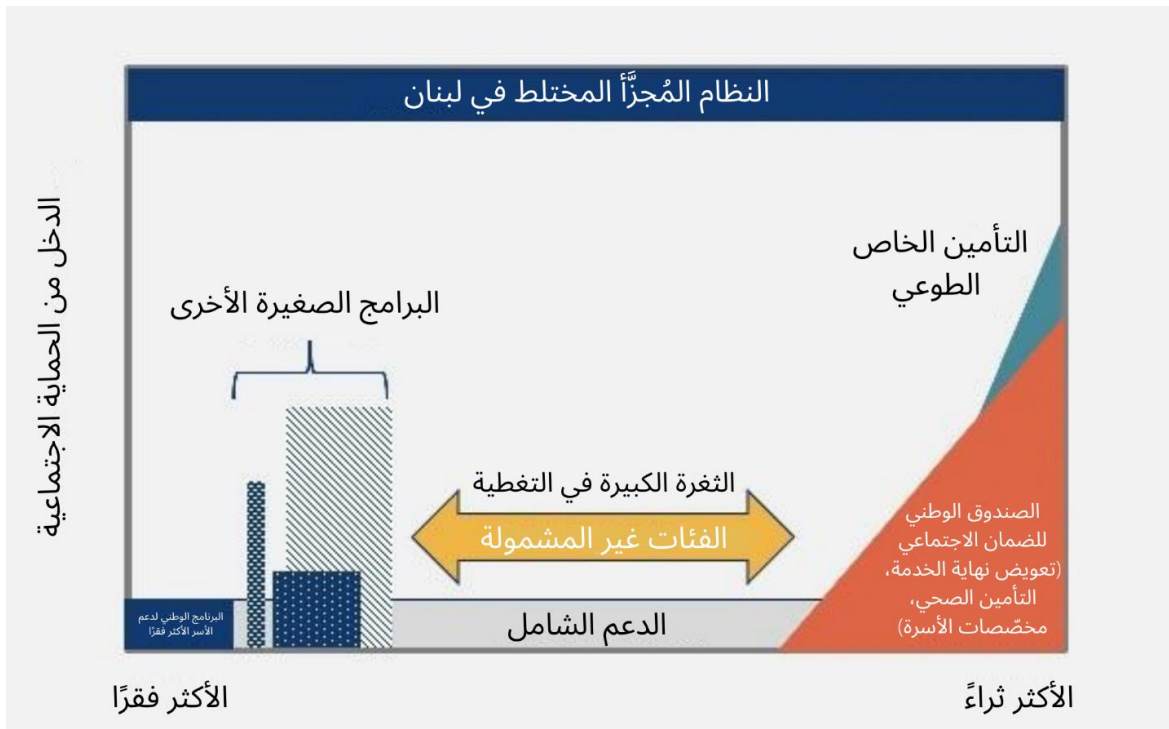
ان رفع الدعم عن الأدوية سيزيد من كلفة الرعاية الصحية، بما فيها الخدمات الطبية داخل المستشفيات وفي العيادات الخارجية، فنظام التأمين الصحي بكامله معرّض للخطر. ويشار إلى أنّ قسم الصحة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو أكثر عرضة لمخاطر التضخّم، إذ تعتمد إيراداته على الأجور اللبنانية التي لم يتم تعديلها لمواكبة التضخّم بعد، في حين سترتفع نفقاته بشكلٍ حادّ مع ارتفاع أسعار الأدوية والمعدات الطبية. كذلك، سيترتّب على رفع الدعم عبئًا إضافيًا على نفقات الأسر، ممّا سيؤدّي إلى بروز استراتيجيات للتكيف بدأنا نشهدها اليوم كالتخلّي عن الرعاية الصحية، وانتقال الطلاب من قطاع التعليم الخاص إلى الرسمي، والتسرّب المدرسي. بالنسبة للإنتاج، سيتوقّف عمل المؤسسات - خاصّة تلك التي يعتمد إنتاجها على البضائع المدعومة بشكلٍ أساسي كقطاع النقل - وقد يشمل تأثير العرض الاقتصادي قطاعات واسعة الانتشار.

ما هو البديل عن نموذج الدعم القائم أو ما هي الإجراءات الإصلاحية المناسبة في ظلّ هذه الأزمة؟

بكل بساطة، الإجراءات المؤقتة، كالبرامج القصيرة المدى المعتمدة في حالات الطوارئ التي تستهدف الفئات الأشد فقرًا، غير كافية. فالأزمة الحالية تشكّل فرصة حقيقية للانتقال من التفكير في الحماية الاجتماعية من منطلق مجزأ وطائفي، إلى مقاربة قائمة على الحقوق. وليمكن لبنان من مواجهة هذه الأزمة العميقة، يجب أن يستثمر في نظام شامل للحماية الاجتماعية لتوفير الإغاثة الفورية، وإطلاق عملية التعافي بشكلٍ أسرع، ووضع الأسس لنظام اقتصادي واجتماعي متين. وفي ظلّ الأزمة الحالية، على لبنان أن يمنح الأولوية للاستثمار في أسس الحماية الاجتماعية، وهي مجموعة من الضمانات الاجتماعية الأساسية التي تُحدّد وطنيًا والتي تضمن الوصول إلى الرعاية الصحية وأمن الدخل الأساسيين في جميع مراحل دورة الحياة.

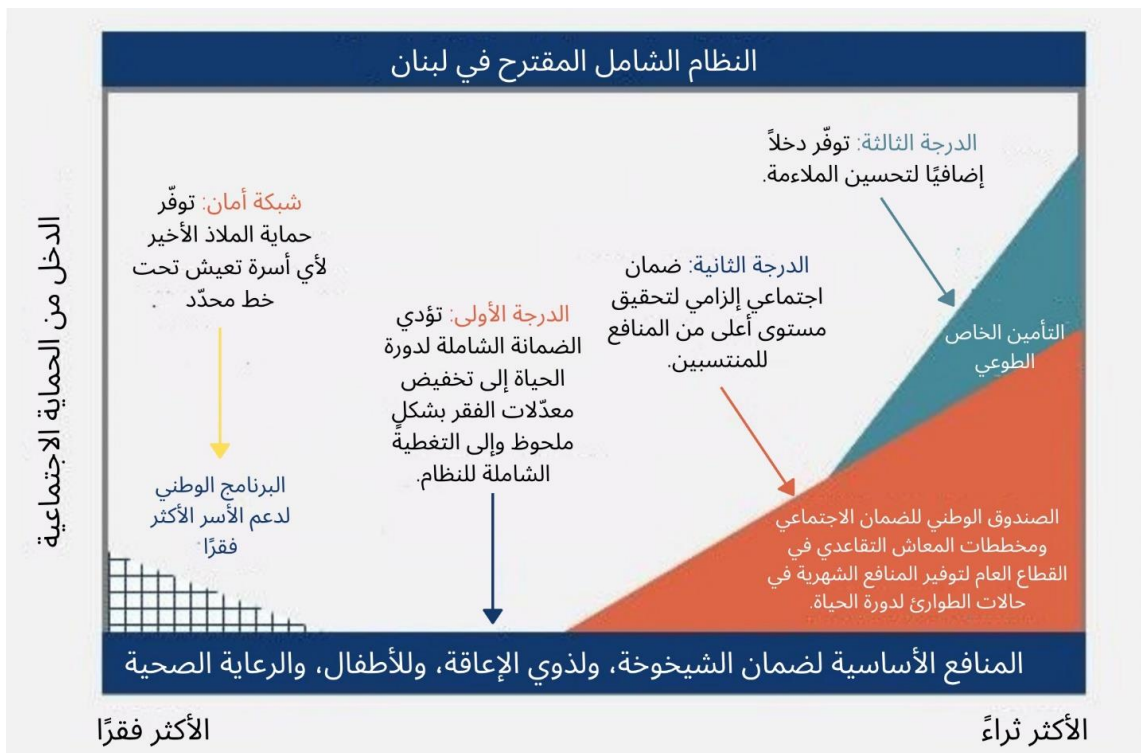
وفقًا للتقرير الجديد لمنظمة العمل الدولية واليونسيف بعنوان «نحو بناء أرضية الحماية الاجتماعية في لبنان»، من خلال إعادة التوجيه الجزئي للموارد المُخصّصة لدعم الأسعار على المدى القصير، يمكن توفير مساحة مالية كافية لتقديم منافع دورة الحياة المُموّلة من الضرائب-التي تُسمّى بالمنح الاجتماعية - مثل المنافع المتعلقة بالأطفال، و ذوي الإعاقة، و ضمان الشيخوخة، المفقودة تمامًا في لبنان. واستنادًا للمحاكاة والتكاليف التقديرية الواردة في التقرير، فإنّ إعادة توجيه مجرد ربع أو ثلث الموارد التي يتم إنفاقها حاليًا على الدعم لصالح الحماية الاجتماعية يكفي لبناء أسس متينة لأرضية الحماية الاجتماعية التي يحتاج إليها لبنان بشدّة. على المديين المتوسط والبعيد، ستسمح زيادة الإيرادات من الضرائب التصاعدية وإعادة توجيه الإنفاق العام، ضمن قطاع الحماية الاجتماعية وخارجه، بتمويل أرضية الحماية الاجتماعية بشكلٍ دائم.

في الوقت عينه، تدعو الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات التكميلية لنظام الضمان الاجتماعي الذي لا يغطّي سوى ٥٣ في المئة من الشعب اللبناني (منظمة العمل الدولية/إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠١٨)، وبالتحديد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويشمل ذلك إصلاح قسم تعويض نهاية الخدمة بغية توفير المعاش التقاعدي المنتظم والشهري، وتقديم منافع ملائمة أكثر، وتوسيع التغطية، وإدراج مخطط التأمين ضد البطالة لضمان أمن الدخل على المدى القصير للعدد الكبير والمتنامي من العاطلين عن العمل. واليوم، بات جزءً كبير من الشعب اللبناني الذي يعمل في القطاع غير الرسمي و/أو الذي لا يُعتبر فقيرًا بما فيه الكفاية للحصول على منافع الملاذ الأخير، مثل "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا"، أصبح من الفئات غير المشمولة، وهو يفتقر للحماية الاجتماعية.



المصدر: منظمة العمل الدولية واليونسيف (٢٠٢١) نحو بناء أرضية الحماية الاجتماعية في لبنان، خيارات وتكاليف السياسة المخصّصة للمنح الاجتماعية الأساسية ضمن مراحل دورة الحياة، مذكرة سياساتية، بيروت.

يمكن لأرضية الحماية الاجتماعية التي تقدّم الأمن الأساسي في الدخل لمن هم بحاجة إليه أن تشكّل حجر الأساس للنظام، وأن تنجح في معالجة مجموعة واسعة من مكامن الضعف.



المصدر: منظمة العمل الدولية واليونسيف (٢٠٢١) نحو بناء أرضية الحماية الاجتماعية في لبنان، خيارات وتكاليف السياسة المخصّصة للمنح الاجتماعية الأساسية ضمن مراحل دورة الحياة، مذكرة سياساتية، بيروت.

هل لديكما أي أفكار أو تعليقات تودّان إضافتها؟

مع الاعتراف بأن جميع السكان يستفيدون حاليًا من الدعم الشامل، يبقى أن أحد الاهتمامات الرئيسية يجب أن يكون في توفير الحماية لجميع السكان، بالإضافة الى توفير آليات فعّالة لدعم الدخل لغير اللبنانيين.